

سعيًا إلى فرض عقوبات على الصين

نواب بالكونغرس: شركات أميركية ساهمت في قمع مسلمي الإيغور



مسلمو الإيغور

الإدارة” لكنه لم يعلن عن أي تحركات. وقالت متحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية إنه يظل “من الأمور التي تثير انزعاجا شديدا أن الحكومة الصينية احتجزت أكثر من مليون من الويغور والقازاخ والقرغيز العرقيين ومسلمين آخرين في معسكرات اعتقال منذ إبريل 2017”. وأضافت “سنستمر في مطالبة الصين بإنهاء تلك السياسات التي تؤدي إلى نتائج عكسية، وإطلاق سراح جميع هؤلاء المحتجزين بشكل تعسفي وأن تكف عن محاولات إجبار أفراد من جماعات الأقلية المسلمة الذين يقيمون في الخارج على العودة إلى الصين ومواجهة مصير غامض”. وقال لو كانغ المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية في إفادة صحفية يومية في بكن يوم الثلاثاء إنه يأمل من النواب أن “يحترموا الحقائق... ويجمعوا عن تشويه السمعة والإجراءات التي يمكن أن تلحق ضررا بالعلاقات الصينية الأميركية”. وقال النواب الأميركيون إنهم يشعرون بالقلق بوجه خاص من أن تكون شركات أميركية تساهم في القمع في شينجيانغ بسبب العلاقات التجارية مع شركات تكنولوجيا صينية تربحت من زيادة الانفاق الأمني هناك. وطلبوا ردا مكتوبا من بومبيو حول ما إذا كانت الحكومة الأميركية راقبت استخدام التكنولوجيا الأميركية التي يمكن أن تكون استخدمت في أعمال الرقابة أو الاعتقال في شينجيانغ ومعلومات عن أي شركات أميركية تكون قد وفرت مثل هذه التكنولوجيا.

اشتكى مجموعة من النواب الأميركيين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي يوم الاثنين لإدارة الرئيس دونالد ترامب من أن استجابتها إزاء انتهاكات حقوق الأقلية المسلمة في الصين ليست كافية بعد مرور شهر على إعلانها أنها تبحث فرض عقوبات. وكتب النواب في رسالة إلى وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو “القضية أكبر من الصين وحدها. إنها تتعلق بأن نظهر للرجال الأقوياء في العالم أنهم سيحاسبون على أفعالهم”. ويقود المجموعة الديمقراطي اليوت إنجل، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب وتضم نيد يوهو أكبر عضو جمهوري في المجلس. وكتب بومبيو إلى اللجنة في 28 سبتمبر يقول إن وزارته تدرس تقديم طلب لفرض عقوبات على أولئك المسؤولين عن الانتهاكات ولفرض ضوابط على صادرات التكنولوجيا التي تسهل الاحتجاز الجماعي والمراقبة للأقليات العرقية في إقليم شينجيانغ في غرب الصين. وجاء في خطاب اللجنة الذي وقعه أيضا الديمقراطي براد شيرمان، رئيس اللجنة الفرعية لآسيا والمحيط الهادي وكريس سميث، أكبر عضو جمهوري في اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان “من الواضح أن الإدارة لم تتخذ إجراء مجديا... وكتب اليوم بشعور من الإحراج المتجدد في هذا الأمر الخطير”. وقال سام براونباك، السفير الأميركي لشؤون الحريات الدينية الدولية للصحفيين إن القضية “موضع دراسة متأنية داخل

طرد الدبلوماسيين الهولنديين جاء في إطار الرد بالمثل

رسمياً.. ظريف استقال لعدم إبلاغه بزيارة الأسد لطهران

في إطار الرد بالمثل حيث طلب منهما مغادرة البلاد في غضون 48 ساعة.. وأضاف قاسمي ان الجهات الايرانية المعنية بحثت قضية الرد بالمثل اثر «التهامات الغارقة» من جانب الحكومة الهولندية ضد دبلوماسيين إيرانيين وإبعادهما من هولندا مشيراً إلى أنه تقرر ابعاد الدبلوماسيين الهولنديين من طهران. وأكد قاسمي ان بلاده لا تريد أن تشهد علاقاتها مع الدول الأوروبية توترا لكنها ترد على أي خطوة «ضد مصالحها الوطنية بالمثل في الوقت والمكان المناسبين حفاظا على مصالح البلاد العليا».

الثوري الإيراني والمسؤول عن العمليات خارج إيران، لقاء الأسد والزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي. وقال سليمانى الأسبوع الماضى إن ظرف هو الشخصية الرئيسية المسؤولة عن السياسة الخارجية وإن خامنئي يدعمه. من جهة أخرى، قالت إيران ان طردها اثنتين من الدبلوماسيين الهولنديين العاملين لديها جاء في إطار الرد بالمثل على إجراء اتخذته هولندا قبل عدة أشهر. وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي في بيان صحفي أن «الدبلوماسيين الهولنديين اللذين تم اعتبارهما عنصريين غير مرغوب بهما جاء

ونقلت الوكالة عن قاسمي قوله “ وزارة الشؤون الخارجية لم تخلق معلومات على أي مستوى (عن الزيارة)، وظل هذا هو الوضع حتى انتهاء الزيارة”. وأضاف “أحد أسباب استقالة الدكتور ظريف كان ذلك الافتقار إلى التنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية. وكما أعلن من قبل، استقالة الوزير المجل لم تكن بسبب قضية شخصية وفردية، والهدف والقصد من ذلك كان مسعى إيجابيا لإعادة وزارة الشؤون الخارجية والنظام الدبلوماسي في البلاد لوضعهما الأساسى”. وحضر قاسم سليمانى قائد فيلق القدس التابع للحرس

أفادت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية بأنه لم يتم إبلاغ وزير الخارجية محمد جواد ظريف بزيارة الرئيس السوري بشار الأسد لطهران الأسبوع الماضى وأن ذلك كان من أسباب تقديم استقالته. وذكرت الوكالة أن المتحدث باسم وزارة الخارجية بهرام قاسمي هو مصدر المعلومات الواردة في تقريرها. ورفض الرئيس حسن روحاني استقالة ظريف يوم الأربعاء الماضى في خطوة عززت موقف حليفه المعتدل الذي ظل مستهدفا من المحافظين في صراع داخلي بشأن الاتفاق النووي المبرم مع الغرب عام 2015.



جواد ظريف

أعلنت انضمامها إلى «الجنائية الدولية»

دمج قنصلية واشنطن مع سفارتها بالقدس سيدمر حل الدولتين

كوالالمبور ستواصل رفض كل الحملات التي من شأنها عرقلة الجهود الرامية لتحقيق السلام بالمنطقة وإيجاد سلام عادل ودائم للصراع. وكانت الخارجية الأميركية أعلنت ان قرار الولايات المتحدة دمج قنصليتها العامة التي تعنى بشؤون الفلسطينيين مع سفارتها في إسرائيل ضمن بعثة دبلوماسية واحدة دخل حين التنفيذ اعتبارا من الاثنين.

وأكدت ان هذه الخطوة لن «تشكل تغييرا في سياسة واشنطن بشأن القدس والضفة الغربية وقطاع غزة بل تهدف إلى تحسين الفاعلية». وكانت ماليزيا قد أعلنت انضمامها إلى المحكمة الجنائية الدولية بعد توقيعها وثيقة نظام (روما الأساسي) معربة عن استعدادها للعمل مع جميع الدول في التمسك بمبادئ حقوق الإنسان وسيادة القانون والإنصاف والمساءلة.

أكدت ماليزيا أن قرار الولايات المتحدة بشأن دمج قنصليتها العامة مع سفارتها الجديدة في القدس المحتلة «سيدمر مشروع حل الدولتين الذي يدعمه جزء كبير من المجتمع الدولي». وأعربت الخارجية الماليزية في بيان عن رفضها الشديد لقرار الأميركي قائلة إن «هذه الخطوة التي اتخذتها أميركا تعتبر من أحدث الخطوات المؤسفة التي اتخذتها تجاه فلسطين وشعبها».

وقالت إن هذا القرار «لم يشكك في مصداقية الولايات المتحدة بصفتها الوسيط في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي فحسب بل يشكك أيضا في هدفها الأساسي في الشرق الأوسط» وأصفاة القرار بأنه عبارة عن «ستار» للتكتم على جهود الولايات المتحدة حول فتح سفارة لها بالقدس. وأكدت دعمها القوي لمقرر حل الدولتين على أساس حدود عام 1967 مشيرة إلى أن

مقتل صبي وفتاة طعناً في هجومين باستخدام سكاكين في بريطانيا

بين عصابات المخدرات وتقليص الخدمات المقدمة للشباب والاستفزازات عبر مواقع التواصل الاجتماعي. ووقع كثير من تلك الحوادث في مناطق فقيرة من العاصمة لندن. وتصدرت هذه المشكلة الأجندة السياسية بعدما أظهرت الإحصاءات وصول الوفيات جراء حوادث الطعن إلى رقم قياسي العام الماضي. وارتفع عدد القتولين في عمر 16 عاما. ودون ذلك، في إنجلترا بمعدل 93 في المئة في الفترة بين عامي 2016 و2018.

وفي غضون ذلك جرى تقليص عدد أفراد الشرطة البريطانية وكذلك مخصصاتها بمعدل كبير بموجب إجراءات تقشفية فرضتها حكومة رئيسة الوزراء تيريزا ماي.

قُتل صبي وفتاة في هجومين باستخدام السكاكين في بريطانيا في مطلع هذا الأسبوع مما يرفع عدد القتولين طعناً في هذا البلد منذ بداية العام الحالي إلى 24 شخصا على الأقل. وقال ساجد جاويد وزير الداخلية البريطاني إنه سيلتقي مع مسؤولي الشرطة هذا الأسبوع لإيجاد سبل للتعامل مع هذه المشكلة، داعيا لإنهاء ما سماه «العنف الأخرق».

وأضاف أمام البرلمان «لا سبيل لإتكار وجود هذه المشكلة... العنف الشديد يتزايد والمجتمعات تتميز ق أوصالها والأسر تفقد أطفالها».

وتقول الشرطة إن زيادة الجريمة باستخدام السكاكين في بلد يصعب فيه الحصول على سلاح ناري سببها عدد من العوامل منها التناقص

باكستان تتصدى لغواصة هندية حاولت دخول مياهها الإقليمية

ذكرت البحرية الباكستانية أنها تصدت لغواصة هندية حاولت دخول مياهها الإقليمية، بعد أيام من اختراق طائرات حربية من الجارتين النوويتين، للمجال الجوي لكل منهما. وقالت البحرية في بيان: «رصدت البحرية الباكستانية غواصة هندية وحذرتها من دخول المياه الإقليمية» في وقت متأخر من مساء الاثنين. وأوضحت البحرية أن الغواصة «لم تُستهدف الغواصة، للحفاظ على مبادرة الحكومة بأخذ السلام في الاعتبار». وذكرت البحرية الباكستانية أنها المرة الثانية منذ 2016 التي ترصد فيها غواصة هندية تحاول دخول المياه الإقليمية الباكستانية. وتساعد التوتر بين الدولتين المتنافستين في جنوب آسيا، منذ دخول الطائرات الحربية الهندية المجال الجوي الباكستاني قبل أسبوع، ومهاجمتها لما يتردد أنه معسكر تدريب إرهابي، في أول اقتحام لغوايتها للأراضي الباكستانية، منذ 1971.

أثناء البحث عن ناجين

إندونيسيا: لا أحياء في انهيار منجم الذهب



عمال الإنقاذ أثناء البحث عن ناجين

ذكر مسؤول إندونيسي، أن عمال الإنقاذ لم يعثروا على أي مؤشرات للحياة، أثناء مواصلة البحث عن عشرات الأشخاص الذين دفنوا عقب انهيار منجم غير مرخص للذهب الأسبوع الماضي، في إقليم سولاويسي الشمالية.

وقال مسؤولون إن عشرات من عمال المنجم دفنوا بعد انهيار منصة خشبية كانوا يستخدمونها في المنجم في منطقة بولانجج بولانجج جندو في 26 فبراير، بسبب عدم استقرار التربة.

وعثر عمال الإنقاذ على أربع جثث إضافية وأشلء بشرية يوم الاثنين، لنصل حصيلة الوفيات المؤكدة إلى 13 شخصا على الأقل، حسبما قال فيري أريانتو، المتحدث باسم هيئة البحث والإنقاذ الإقليمية.

وأضاف أنه تم إنقاذ 20 عاملا، لكن توفي اثنان منهم لاحقا. ولم ينضح بعد عدد الأشخاص الذين ما زالوا مدفونين، لكن التقديرات تشير إلى تراوح عددهم بين 30 و70 شخصا.

وقال أريانتو: «استخدمنا جهاز استشعار للحياة، لكن لم تكن هناك دلائل على أن أي من الضحايا لا يزالون على قيد الحياة».

وتعد الحوادث المميتة في مناجم الذهب غير المرخصة شائعة في إندونيسيا.